

أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية (طبعة رابعة مزيدة ومنقحة)



الإستشاري/ محمود محمد على صبره

إستشاري الصياغة التشريعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP؛
عضو المجلس العلمي الاستشاري بالجامعة الأمريكية بالإمارات؛
مشرف علمي على دبلومة الصياغة التشريعية بالاتحاد الدولي للقانون
والتنمية ICLAD التابع لجامعة بوسطن الأمريكية (سابقا)؛
محاضر مادة الترجمة القانونية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (سابقا)؛
محاضر مادة الصياغة القانونية، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة (سابقا)

٢٠١٩

قائمة المحتويات

11 خطة الدراسة
17 تمهيد
19 أولا- مفهوم لغة القانون
 ثانيا- التمييز بين مصطلحات "الكتابة القانونية"، و"الصياغة القانونية"،
20 و"الصياغة التشريعية"
24 ثالثا- تاريخ لغة القانون في مصر
25 رابعا- تماثل التشريعات المقارنة
26 خامسا- الصياغة القانونية فن وعلم
27 سادسا- أهداف الصانعين القانونيين
34 سابعا- الانتقادات التي توجه إلى الصياغة القانونية

الفصل الأول تنظيم الوثيقة القانونية

39 المبحث الأول: السمات الشكلية للوثيقة القانونية
40 المطلب الأول: وحدة الشكل
42 المطلب الثاني: ارتباط الشكل بالمضمون
43 المطلب الثالث: نظم الكتابة القانونية
47 المبحث الثاني: القواعد ذات الصلة بالتنظيم
48 المطلب الأول: معايير التنظيم
52 المطلب الثاني: نظرية السوبرماركت
58 المطلب الثالث: مبدأ "منتو" للتنظيم الهرمي للأفكار
61 المطلب الرابع: قاعدة الرقم السحري 2 ± 7

الفصل الثاني اختيار الكلمات

67 المبحث الأول: الصيغ الأمرة
68 المطلب الأول: الصيغ الأمرة في اللغة العربية
68 الفرع الأول: صيغ الإلزام
71 الفرع الثاني: صيغ الإباحة وتخويل السلطة التقديرية (حرية الاختيار)
81 الفرع الثالث: صيغ الحظر وإبطال السلطة التقديرية
84 الفرع الرابع: صيغ منح الحق وإبطاله
85 الفرع الخامس: صيغ تخويل السلطة والاختصاص
85 الفرع السادس: صيغ الاشتراط

86	المطلب الثاني- الصيغ الأمرة في اللغة الإنجليزية
86	الفرع الأول: القواعد الصحيحة لاستخدام الصيغ الأمرة في اللغة الإنجليزية
97	الفرع الثاني: الاستخدامات الخاطئة للصيغ الأمرة
114	الفرع الثالث: المذاهب المختلفة تجاه الصيغ الأمرة في اللغة الإنجليزية
117	المبحث الثاني: اللغة القانونية الاصطلاحية الإنجليزية
118	المطلب الأول: استخدام الكلمات المركبة here و there و where
121	المطلب الثاني: استخدام العبارة الزوجية وسلسلة المرادفات
122	المطلب الثالث: تجنب استخدام الأساليب البديلية
129	المطلب الرابع: الجنس الاجتماعي
131	المطلب الخامس: استخدام صيغة "and/or" و"أو"
132	المطلب السادس: استخدام صيغ و عبارات فنية استقر الرأي على مدلولها
132	المطلب السابع: استخدام العبارة الشرطية proviso clause
133	المطلب الثامن: استخدام كلمة as في تركيبات خاصة
133	المطلب التاسع: استخدام الكلمات غير المألوفة
136	المطلب العاشر: أدوات التعريف والتكثير
141	المبحث الثالث: ظاهرة الإطناب
142	المطلب الأول: تعريف الإطناب
143	المطلب الثاني: أسباب نشأة ظاهرة الإطناب في اللغة القانونية
147	المطلب الثالث: كيفية التعامل مع ظاهرة الإطناب في اللغة القانونية

الفصل الثالث

بناء الجملة التشريعية

153	المبحث الأول: طبيعة الجملة التشريعية وخصائصها
154	المطلب الأول- مهمة الجملة التشريعية
155	المطلب الثاني- خصائص الجملة التشريعية
159	المطلب الثالث- أسباب تعقد بناء الجملة التشريعية
160	المطلب الرابع- تركيب الجملة التشريعية
163	المبحث الثاني: العبارات المقيدة للمعنى
164	المطلب الأول- خصائص العبارات المقيدة للمعنى
164	الفرع الأول: تعريف العبارة المقيدة للمعنى
164	الفرع الثاني: وظائف العبارات المقيدة للمعنى
166	الفرع الثالث: مواقع العبارات المقيدة للمعنى في الجملة التشريعية
170	المطلب الثاني- الأساليب المستخدمة لإدخال العبارات المقيدة للمعنى في الجملة
170	الفرع الأول: أسلوب الربط بطريق العطف

171	الفرع الثاني: أسلوب الإسناد
176	الفرع الثالث: أسلوب الفصل
178	المطلب الثالث- أنواع العبارات المقيدة للمعنى
179	أولاً- العبارات التمهيدية المقيدة للمعنى
179	1. العبارات التي تصف الفرض
180	2. العبارات التي تحدد الشروط اللازمة لنفاذ الحكم القانوني
181	3. العبارات التي تفيد التحكم الإرادى
185	ثانياً- العبارات العملية
185	4. العبارات التي تحدد أسلوب تنفيذ الحكم
186	5. العبارات التي توضح الغرض القانوني
187	6. العبارات التي تعطي توجيهات تتعلق بالوقت
188	ثالثاً- العبارات المرجعية
188	7- العبارات التي تحيل على السند القانوني الذي يستند إليه النص
190	8- العبارات ذات الصلة بالتعاريف
190	9- العبارات التي تشير الى موقع نص ما
191	10. العبارات التي تحدد نطاق الحكم القانوني فيما يتعلق بتطبيق حكم آخر

الفصل الرابع عناصر القاعدة القانونية

195	مقدمة
197	المبحث الأول: الفرض
198	المطلب الأول- تعريف الفرض
201	المطلب الثاني- أنواع الفرض
201	الفرع الأول: الفرض المفتوح
202	الفرع الثاني: الفرض المقيد بنطاق معين
203	الفرع الثالث: الفرض المقترن بشرط أو استثناء
204	المطلب الثالث- صيغ الفرض
204	الفرع الأول: في اللغة العربية
206	الفرع الثاني: في اللغة الإنجليزية
215	المطلب الرابع- أوجه الشبه والاختلاف بين صيغتي Where-clause و If-clause
218	المطلب الخامس- موقع العبارات التي تصف الفرض في داخل الجملة
219	المبحث الثاني: الفاعل القانوني
219	المطلب الأول: التمييز بين الفاعل العادي والفاعل القانوني
220	المطلب الثاني: أنواع الفاعل القانوني
222	الفرع الأول: الشخص العام
223	الفرع الثاني: الشخص المميز لفئة من الناس

227	الفرع الثالث: الشخص المعين بذاته
227	المطلب الثالث: خصائص الفاعل القانوني
237	المبحث الثالث: الفعل القانوني
238	المطلب الأول: استخدامات الفعل القانوني
240	المطلب الثاني: زمن الفعل القانوني
244	المطلب الثالث: القواعد الواجب مراعاتها في صياغة الفعل القانوني
244	(1) ضرورة توضيح الفعل القانوني بجميع عناصره
245	(2) استخدام صيغة المبني للمعلوم بدلا من المبني للمجهول
247	(3) تعدد الفعل القانوني
249	المبحث الرابع: صيغ الشرط والاستثناء
250	المطلب الأول: صيغ الشرط
250	الفرع الأول- تعريف الشرط
251	الفرع الثاني- الفرق بين الشرط والفرض
252	الفرع الثالث- صيغة "بشرط/شريطة/على أن"
266	الفرع الرابع- صيغ تقييد نطاق الحكم القانوني
267	المطلب الثاني: صيغ الاستثناء
267	الفرع الأول- تعريف الاستثناء
268	الفرع الثاني- عناصر جملة الاستثناء
268	الفرع الثالث- أدوات الاستثناء
270	الفرع الرابع- الاستثناء بصيغ "ما لم"، و"إذا لم"، و"إلا إذا"
274	المطلب الثالث: الفرق بين صيغ الاستثناء وصيغ التقييد الشرطي اللاحق

الفصل الخامس

أساليب تحسين النص القانوني

279	المبحث الأول: قواعد الوضوح
280	المطلب الأول: أهمية الوضوح
281	المطلب الثاني: القواعد الواجب مراعاتها لضمان وضوح النص
297	المبحث الثاني: أصول حسن السبك
298	المطلب الأول: قاعدة الموضوع الواحد
304	المطلب الثاني: أساليب تحسين بناء الفقرات
304	الفرع الأول: التقسيم
307	الفرع الثاني: التبنيذ
314	الفرع الثالث: توحيد الصيغة

317	الفرع الرابع: الجمع بين التقسيم والتبنيذ وتوحيد الصيغة
318	المطلب الثالث: التوازي والتوازن والكلمات التكرارية التركيبية
318	الفرع الأول: التوازي
320	الفرع الثاني: التوازن
321	الفرع الثالث: الكلمات التكرارية
325	المطلب الرابع: التقديم والتأخير

329	المبحث الثالث: قواعد الإحالات
330	المطلب الأول: مفهوم الإحالات
330	المطلب الثاني: أنواع الإحالات
330	الفرع الأول: الإحالات الداخلية
334	الفرع الثاني: الإحالات الخارجية
339	المطلب الثالث: أدوات الإحالة
340	المطلب الرابع: الحالات التي تستخدم فيها الإحالات

353	المبحث الرابع: انتقاء الكلمات
354	المطلب الأول- في العدد والمعدود
354	المطلب الثاني- فروق لغوية
372	المطلب الثالث- قل ولا تقل

الفصل السادس

علامات الترقيم (ص 375)

378	مفهوم علامات الترقيم
378	المطلب الأول: ندرة استخدام علامات الترقيم في اللغة القانونية
381	المطلب الثاني: أهمية استخدام علامات الترقيم في اللغة القانونية
386	المطلب الثالث: أنواع علامات الترقيم المستخدمة في اللغة القانونية

403	الخاتمة
405	قائمة المراجع
407	قائمة المحتويات